

وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٨ «بالتفويض»

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط

للعام المالى ٢٠٠٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٣٤ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة نظام شئون العاملين

واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٨/٣/١٠

باعتتماد الموازنة التخطيطة (التقديرية) للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٨ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٨/٥/١٤ ؛

قرار:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط عن العام المالى ٢٠٠٨ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ٢٢٢٠٠٠٠ ج (فقط مليونان ومائتان وعشرون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ٢٢١٩٧٩٩ ج (فقط مليونان ومائتان وتسعة عشر ألفاً وسبعمائة وتسعة وتسعون جنيهاً لا غير) بفائض قدره ٢٠١ ج (فقط مائتان وواحد جنيه لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٨/٥/١٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حمزة البيرى